نحو علم الاجتماع الانحراف و الجريمة في الجزائر

د. سواكري الطاهر
أ. محاضر بقسم علم الإجتماع
جامعة سعد دحلب-البليدة

ملخص :

علم اجتماع الجريمة والانحراف هو إحدى تخصصات علم الاجتماع الـــذي ظهر منذ منتصف القرن التاسع عشر على يد مجموعة من علماء الإجرام مثـــل أنريكو فيري، كتليه، لاكساني وجيري وغيرهم ويدرس هذا التخصص الجريمـــة والانحراف من الناحية الاجتماعية بمعنى أنه يهتم بتوضيح العلاقة الموجودة بـــين ظاهرة الجريمة وبين الظروف الاجتماعية التي تدفع بالأفراد إلى ارتكاب الجريمـــة وإتيان سلوك مناف للقواعد العرفية التي يسير عليها المجتمع.

Résumé :

La sociologie du crime et déviance est l'un des discipline de la sociologie est apparut au milieu du 19eme siècle grâce aux grand criminologues de cet époque comme Enrico Ferrie, Quetlet, Lassane et Gerry. Cet discipline a pour objet le phénomène du crime, c'est-à-dire expliqué la relation du phénomène du crime et les circonstances sociales et économiques d'une société.

wondershare™
PDF Editor

علم الاجتماع الانحراف والجريمة هو من العلوم الإنسانية التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر، وتربطه علاقات ووثيقة بعلم الاجتماع، علم النفس، علم الإحصاء، القانون الجنائي، الخدمة الاجتماعية، الفلسفة وعلم الأخلاق. وارتبط ظهور علم الاجتماع الانحراف والجريمة بارتفاع نسبة الجريمة في المناطق الحضرية والمدن الكبرى لا سيما بعد عملية التضيع والتنمية الاقتصادية و زيادة الكثافة السكانية في هده المناطق.

إن علم الاجتماع الانحراف والجريمة يتخذ من موضوع دراسته كل من الانحراف والجريمة ويخضع إلى المنهجية المتبعة في الدراسة السوسيولوجية انطلاقا من شيئية الظاهرة الإجرامية وإمكانية إخضاعها للمنهج التجريبي بكل مقوماتها إلى الوصول إلى قدرة التنبؤ بمستقبلها أي بحجمها ومدى تكرارها وحدوثها وما يمكن أي ينتج من مخاطر وراء حدوثها و انتشارها.[1]

إن علم الاجتماع الانحراف والجريمة لا يهدف إلى معرفة أسباب ودوافع الجريمة فحسب بل أيضا إلى تحديد الآثار السلبية التي تتركها الجريمة على الفرد والجماعة والمجتمع ككل. ويهدف إلى عقاب المجرمين وإصلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بحيث يكونوا أشخاصا أسوياء يعتمد عليهم المجتمع في مسيرته وفاعليته وتنميته. [2]

كما يدرس هذا الفرع من علم الاجتماع، الانحراف والجريمة من الناحية الاجتماعية بمعنى أن علم الاجتماع الانحراف والجريمة يهتم بتوضيح العلاقة الموجودة بين ظاهرة الجريمة وبين الظروف الاجتماعية في مجموعها والظواهر الطبيعية بتفرعاتها المتعددة والحالة الاقتصادية بكافة.

wondershare™

PDF Editor

جوانبها وذلك بتبيان مدى مساهمة هده الظروف الطبيعية والاقتصادية في مجموعها في وقوع الجريمة وارتكابها من طرف بعض الأفراد.

ويمكن القول أن علم الاجتماع الانحراف والجريمة هو التخصص الذي يدرس الظاهرة الإجرامية بوصفها ظاهرة اجتماعية تنجم عن مجموعة الأفعال الإجرامية الأفراد.[3] كما يبحث هدا التخصص في العوامل الاجتماعية التي تدفع بالأفراد إلى ارتكاب الجريمة وإتيان سلوك مناف للقواعد العرفية التي يسير عليها مجتمع ما.

إن علم الاجتماع يعتبر الانحراف والجريمة موضوعا خاصا. ويتميز هذا التخصص من علم الاجتماع بإمكانية دراسة الانحراف والجريمة ضمن رؤية تحليلية للعلاقات الاجتماعية. ومع ذلك لا يمكن القول أن دراسته الانحراف والجريمة لا بد أن يبقى حكرا على هدا التخصص، ذلك لأنه يدرس هذان الظاهرتان من وجهه نظر سوسيولوجية، إن الفرصة لابد أن تتاح لعلوم أخرى تدرس الجوانب القانونية والنفسية التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. [4]

وفي هذا الصدد يرى" أنتوني غدنز" أن دراسة الانحراف والجريمة من الميادين المعقدة والمراوغة في علم الاجتماع، فهدا الميدان على الصعيد الفردي قد يستعر الواحد منا بأنه غير "عادي " أو غير سوي في كثير من الأحيان، كما انه يساعد على فهم مواقف الآخرين وسلوكهم، أفرادا أو جماعات ومؤسسات من ناحية كونه تصرفا عقلانيا رشيدا أو غريبا أو مستهجنا أو خطرا على لا حد السواء.[5]

ويمكن تعريف الانحراف والجريمة بصورة عامة، بأنه يمثل عدم الامتثال أو عدم الانصياع لمجموعة من المعايير المقبولة لدى فئة مهمة

PDF Editor

من الناس في الجماعة أو المجتمع. ولا يمكن على هذا الأساس حسب أنتوني غدنز أن نضع خطا وواضحا وفاصلا في أي مجتمع بين المنحرفين والمتمثلين من جهة أخرى. ولا يمكن أن نضع على قدم المساواة تصرفات مثل المعاكسة بالهاتف ونشل محفظة أو حقيبة في الشارع و سرقة قلم من ممتلكات مؤسسة ما أو قيادة سيارة بسرعة فائقة وسط المدينة أو الاعتداء بآلة حادة. وتنبغي الإشارة إلى أن مفهومي الانحراف والجريمة ليس مترادفين ومتطابقين في المعنى. و الأثر والنتائج رغم أنهما قد يكونان مترابطين ومتداخلين أحيانا.(6)

وإذا كان علم الاجتماع الانحراف والجريمة ميدانا للدراسات المتخصصة حديث النشأة ولم يظهر إلا في منتصف القرن التاسع عشر إلا أن محاولة فهم ظاهرة الجريمة هو قديم نوعا ما .

ويعتبر أرسطو وأفلاطون من الفلاسفة الدين توصلوا إلى تأكيد العلاقة السببية الموجودة بين النظم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وظاهرة الجريمة. كما يعتبر الفيلسوف توماس مور

(Thomas More) (1478 -1535) الذي كان محاميا ثم قاضيا من الفلاسفة الدين أكدوا العلاقة الموجودة بين الفقر والحرمان الذي تعيشه بعض الطبقات الاجتماعية والسلوك الإجرامي حيث طالب بتخفيف العقوبات على هؤلاء المجرمين نتيجة الظروف التي تدفعهم على إتيان السلوك الإجرامي.(7)

وبعد التطور الفكري الذي شهدته أوروبا بعد عصر التنوير تم إعادة النظر في قانون العقوبات حيث كانت العقوبات في هده الفترة قمعية وغير

wondershare™

PDF Editor

عادلة وبدون فعالية. وفي سنة 1764 نشر عالم الإجرام الايطالي سيزار بكاريا (Cessar Beccaria) كتابا حول الجرائم و العقوبات (Délits et Peines) حاول من خلاله أن يتبنى سياسة جنائية جديدة أكثر عدلا. وكان بكاريا يريد من هدا الكتاب أن يبين تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية في ظهور الجريمة.[8]

ومع بداية القرن التاسع عشر و مع ظهور النهضة الصناعية في بريطانيا أعطى بنتام (Benthman Jerremie) مكانة خاصة للرؤية الاقتصادية لمختلف مجالات الحياة، حيث اقترح نمط جديد من العدالة بحيث تكون درجة العقوبة حسب الجريمة المرتكبة.[9]

وبفضل أعمال بكاريا (Beccaria) وبنتام(Benthman) ومع مكتسبات الثورة الفرنسية نشأ تفكير جديد يخص ظاهرة الجريمة ومحاولة فهمها والذي سوف يتطور و يصبح ميدانا متخصصا وهو علم الإجرام.[10]

ومن المفكرين الدين ساهموا في تطوير علم الإجرام نجد كل من الايطالي سيزار لومبروزو (1836 –1909) وأرنكوفيري (Enrico Ferri)(1856 –1929).

ويتضح من أعمال لومبروزو انه لا يهمل العوامل الاجتماعية في ظهور السلوك الإجرامي حينما يتكلم عن المجرم بالصدفة ودور هذه العوامل في دفع بعض الأفراد إلى ارتكاب الجريمة بالصدفة.

كما اعتمد فيري في دراسته للجريمة على الإحصائيات حيث اهتم بكشف علاقة مختلف المتغيرات الاجتماعية التي تساعد على ظهور الجريمة ملحا على أنها تحدث نتيجة تفاعل العوامل المختلفة وهذا ما أكده

Wondershare PDF Editor

في كتابه "علم الاجتماع الجنائي"(Sociologie Criminelle) الذي ألفه سنة 1881 على أن كل الجرائم هي نتيجة تفاعل العوامل الشخصية والعوامل الاجتماعية وتأثير هده العوامل يكون حسب الظروف الاجتماعية التي يعيشها الإفراد.[11]

ويرى فيري أن للعوامل الاجتماعية تأثير على ظهور الجريمة حيث يؤكد على أن الجريمة هي اتحاد ثلاثة عوامل شخصية خاصة بالفرد، عوامل طبيعية وعوامل اجتماعية. و يضيف كذلك ديتيليو(Ditillio) من المفكرين الدين ساهموا في تطوير علم الاجتماع الجريمة ورأى بدوره أن الجريمة تحدث نتيجة خلل في الأعضاء الداخلية لجسم الإنسان ويسميه ديتيليو " بالاستعداد الإجرامي بالإضافة إلى البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها هؤلاء المجرمين. لكن من الخطأ أن نضيف جارافالو (Raffeal Garafaloكما يعتقد البعض ضمن المفكرين الذي طوروا علم الاجتماع الانحراف والجريمة لرفضه أن مسببات الجريمة هي الظروف الاجتماعية ورأى أن الجريمة ذات صيغة عضوية وانتقد فكرة المجرم بالصدفة التي ناد بها كل من لومبروزو فيري.[12]

وفي المدرسة الفرنكو-البلجيكية نجد كل من كيتليه (Quetelet) وجيري(Berry) وتارد (Tard) وجولي (Joly) ولاكساني (Lacssane) دون أن ننسى عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (Emile Durkhieme) وبالرغم من أنه كتب في مجال الجريمة إلا أن البعض يضفه ضمن المختصين في علم الاجتماع الانحراف والجريمة. ويؤكد لاكساني ودوركا يم على تأثير الوسط الاجتماعي في ظهور السلوك الإجرامي.

Wondershare™
PDF Editor

ويرجع لاكساني الجريمة إلى الوسط الاجتماعي، فهـدا الوسـط يعـد التربة الصالحة لإنتاج الجريمة وشبه المجرم بجرثومة المرض الـذي لا ضرر منه ولا خطر منه إلا مند اللحظة الذي يجد فيه الوسط الاجتمـاعي الملائم الذي ينمو فيه.[13]

بينما يرجع تارد الجريمة إلى فكرة التقليد أي أن الفرد يتعلم الجريمـة بواسطة التقليد حيث توصل في أواخر القرن التاسع عشـر إلـى فكـرة المجرم بالمهنة و التي تعارض فكرة المجرم بالصدفة. ويـرى تـارد أن أعمال الإنسان وتصرفاته- آيا كانت- مصدرها القدوة، فالإنسان يقلد نفسه بحكم العادة أو عن طريق التنكر وقد يقلد غيره وظاهرة التقليد هذه عامـة في كافة المجتمعات. [14]

وبخصوص دوركايم فيرى انه لا توجد مجتمعات خالية من الجريمـة وهي ضرورية للمجتمع، وفي رأيه أن الجريمة ظاهرة سليمة حيث تتكرر في اغلب المجتمعات وأنها ليست مرضية. ويعرف دوركايم الجريمة أنها كل سلوك يخدش القوى الجمعية أو الضمير الجمعي لجماعة.[15] بمعنى أن مفهوم الجريمة شيء نسبي ويختلف باختلاف المجتمعات فقد يعتبر سلوك ما جريمة في مجتمع ما وقد لا يعتبر بالضرورة جريمة في مجتمع أخر.

أما العالم جيري(Gerry) الذي ينتمي إلى المدرسة الجغرافية (وهي من النظريات السوسيولوجية) فقد أبرز العلاقة بين المناخ وفصول السنة مـن ناحية و الجريمة من ناحية أخرى، كما عني بتبيان الارتباط بين التوزيـع الجغرافي للجريمة و بين العوامل السياسـية الاقتصـادية والاجتماعيـة والكثافة السكانية في أقاليم فرنسا المختلفة [16]. أمـا كيتليـه (Quetlet) فأكمل ما قام به جيري ووصل في النهاية إلى صـياغة قـانونين: الأول

PDF Editor

يتعلق بثبات الجريمة من عام لأخر، ويطلق عليه قانون ميزانية الجريمة أي أن كل مجتمع يدفع ضريبة خاصة بالجريمة وعلى المجتمع أن يتحمل هده الضريبة والقانوني الثاني هو قانون "الحرارة الإجرامي" والذي أكد فيه أن جرائم الأشخاص تغلب في الأقاليم الجنوبية لأوروبا حينما يكون الطقس حارا، بينما تغلب جرائم الأموال في الأقاليم الشمالية لأوروبا حينما يكون الطقس باردا. (17)

أما علم الانحراف والجريمة الذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية فيمثله صاحب نظرية المخالطة المتفاوتة ادوين سندرلاند (Edwin Sutherland) المتحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة شيكاغو عام 1913.(18) ويرى سندرلاند أن السلوك الإجرامي عند الفرد مكتسب عن طريق التعلم، بمعنى أن الفرد لا يصبح مجرما بدون خبرة إجرامية سابقة وتدريب على السلوك الإجرامي. وأن عملية تعلم السلوك الإجرامي تتم ضمن إطار علاقات ودية ذات طابع شخصي. كما أن انتقال السلوك المنحرف يحدث حينما يتعرض الفرد لقوتين متعارضتين من الجاذبية الأولى ضرورة احترام الأنظمة والقانون، والأخرى لعدم احترامها وخرقها. فإذا تعرض الفرد للاختلاط بالمجرمين أصبح فريسة سهلة لتعلم الأنماط الإجرامية، ومن ثم ارتكاب الجريمة .

لكن كيف يمكن الحديث عن علم الاجتماع الانحراف والجريمة في الوطن العربي والجزائر ونحن نعيش أزمة علم الاجتماع في هده المجتمعات وفيها الصدد يرى الأستاذ محمد عزت حجازي وهو أستاذ باحث في المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية بالقاهرة أن أزمة

wondershare™

PDF Editor

علم الاجتماع في الوطن العربي تتمثل في عدد من العناصر التي من أهمها.[19]

1 – أن اغلب المستغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي يتجهون إلى العمل به على نحو ما يخدمون–بقصد و بدون قصد–مصالح فئات أو جماعات لا تمثل جماهير الشعب أو الطبقة العاملة والفلاحين والشرائح الدنيا من الفئات الوسطى، بعبارة أخرى أوضح هذا عن انحيازهم الاجتماعي .

2– أن كثير من المشتغلين بعلم الاجتماع في المجتمعات العربية ينتمون إيديولوجيا إلى الاتجاهات المحافظة وهي تميل إلى مقاومة محاولات تغيير الوضع القائم تغييرا جذريا.

3 – هناك هوة وواسعة بين عمل المشتغلين في علم الاجتماع ونواتج جهدهم من جهة والسياسة الاجتماعية والعمل الاجتماعي من التراث القومي والعلمي.

4– في المجتمعات العربية لا يوجد إنتاجا علميا حقيقيا، وإنما هناك استيراد للعلم بدون تبصر والخلط بين ما يمكن أن يفيد وما لا غناء عنه كما يرى الأستاذ محمد عزت حجازي أن في المجتمعات العربية هناك تقصيرا واضح في تغطية مايلزم التعرض له من موضوعات (وهو يحدث على حساب الموضوعات الحيوية ذات القيمة النظرية والأهمية، التطبيقية)، بل وفي تغطية ما عرض له الباحثون بالدراسة لايرجع–إلا في جانب ضئيل منه– للقيود التي تفرضها السلطة السياسة والتقاليد والأعراف والعادات. ومع أننا نسلم بما يجد الباحث الاجتماعي نفسه في مواجهته من

wondershare™

PDF Editor

قيود وتحريمات تحد من حريته في الاختيار، فان الأمر الواضح هو أننا لم نستفد من القدر من الحرية المتاح لنا بطريقة سليمة.

وحسب محمد عزت حجازي أن ذلك يرجع إلى عدم وضوح الرؤية الذي يترب على الانحياز الاجتماعي والاختيار الإيديولوجي للغالبية من المشتغلين بالعلم والذي يؤدي إلى العجز عن التمييز بين الهموم الاجتماعية الأساسية والمشكلات الفردية أو الفئوية التافهة الضيقة.[20] فمثلا كان لزاما على المختصين في علم الاجتماع أن يكتبوا في المواضيع التي أصبحت تشغل بال الكثير في المجتمعات العربية، كظاهرة الهجرة غير الشرعية، الانتحار أو الموت الإرادي، وظاهرة تبيض الأموال وظاهرة الاختطاف وغيرها من المشكلات الاجتماعية الأخرى أو حتى تلك الموضوعات المرتبطة بالتنمية . لإخراج المجتمعات العربية من تخلفها راح بعض المشغلين في علم الاجتماع إلى الكتابة في المواضيع التي لا تعود بالفائدة على هده المجتمعات كالمواضع المرتبطة بالاشتراكية وتحرير المرأة والكتابات الخاصة بالمجتمعات غير المجتمعات العربية.

ويرى الأستاذ العياشي عنصر أن القول بان علم الاجتماع في المجتمعات العربية وفي الجزائر يواجه أو يعيش أزمة لأمر يوحي بأنه قد عرف أياما وأوقتا أفضل وأحسن، عرف فيها الازدهار والفعالية والتقدم النسبي. غير أن الواقع يثبت عكس دلك، فعلم الاجتماع لم يعرف مثل هده الأوقات إطلاقا. [21]

ومن جهة أخرى يرى الأستاذ معتوق جمال أن في الجزائر هناك نوع من الأزمة في علم الاجتماع حيث اكتفى المشتغلون في هذا العلم بمهمة التدريس، كما نجد أن غالبية الأساتذة والباحثين السوسيولوجين قد توقفوا

Wondershare™
PDF Editor

عن الإنتاج والعطاء. فالبعض لم يكتب مقالا واحدا منذ أكثر من عشرين سنة.[22] وإذا كان هذا الحال بالنسبة لعلم الاجتماع بصفة عامة. فكيف يكون مصير تخصص جديد كعلم الاجتماع الجريمة في الجزائر و الذي أصبح يدرس في الجامعات الجزائرية إلا في السنوات الأخيرة فقط مع ندوة المختصين في هذا المجال ناهيك عن المواضع الحساسة والطابوهات التي تشكل الموضوع الأساسي لهذا التخصص.

كما يرى الأستاذ جمال معتوق أن في ظل هيمنة القيم المادية نجد أن أغلبية الأساتذة بدلا من تحسين أدائهم والعمل على الإنتاج السوسيولوجي بعضهم يتسابقون نحو مناصب إدارية وإلى التزلف للسلطة[23] . كما نلاحظ في جزائر في هده المرحلة تدني مكانة الثقافة والعلم، وهكذا أصبح الباحث والأستاذ موضوع السخرية خاصة إنا من تخصصات اجتماعية وإنسانية وبالخصوص علم الاجتماع، ففي الاعتقاد البعض أن هدا التخصص ليس له مكانة خاصة في سوق العمل حيث أصبح العديد من الطلبة الناجحين في الباكالوريا ينفرون من التسجيل في أقسام علم الاجتماع خوفا من البطالة وتضييع للوقت الذي تستغرقه سنوات الدراسة. لكن تجب الإشارة أن البطالة في الجزائر أصبحت تمس المتخرجين من الجماعات سواء تكونوا في تخصصات العلوم الطبية أو العلوم الطبيعية والدقيقة أو العلوم الإنسانية .

وهناك عامل أخر الذي يمثل حاجزا أمام ظهور علم الاجتماع وتطوره في الجزائر وهو الموقف العدائي الذي يتخذه المجتمع من هدا العلم.حيث هناك مجالات عديدة في المجتمع الجزائري لا تزال مغلقة أمام البحث الاجتماعي والمعرفة العلمية. هذه المجالات تعتبر مقدسة وينظر إلى

Wondershare PDF Editor

البحث فيها بمثابة تدنيس لها لأنه يكشف مظـاهر الخـداع والتمويـه.إن الأمثلة على ذلك عديدة ومتنوعة منها، قضايا الاختلال في سـير النظـام الاجتماعي، السلطة وآليات السيطرة التـي تمارسـها طبقـات وشـرائح اجتماعية معينة قضايا العقيدة والممارسة الدينية . في كل هده المجـالات نجد أن رد فعل القوى الاجتماعية التي لها علاقة هده المواضـيع تجـاه الدراسة العلمية يتسم بالرفض أحيانا والعداء الصريح أحيانـا أخـرى. إن ذلك يعبر عن انغلاق المجتمع ورفضه أن يشـكل موضـوعا للدراسـة والتحليل العلمي المتفحص، وهي ظاهرة تعبر عن استمرار هيمنة علاقات وذهنيات منبثقة عن مرحلة تتميز بسيطرة الفكر الإعلامـي، بمعنـى أن النماذج المعرفية السائدة تعتمد مقاربات غير علمية وترفض أية محاولـة لتطبيق الإجراءات ومعايير التفكير العلمي. فالمجتمع في هده الحالة يفضل الذهاب إلى"العزام" أو الساحر إذا واجهته بعض المشكلات النفسية علـى الطبيب أو المختص النفسي أو الخبير الاجتماعي .[24]

إن حاجة المجتمعات العربية والجزائر إلى علم الاجتمـاع الانحـراف والجريمة هو ضرورة ملحة يمليها واقع هده المجتمعات حيث جـاء فـي النشرة الإحصائية العربية للجرائم الصادرة عن المكتب العربي لمكافحـة الجريمة أن الجرائم في الوطن العربي ظلت في تزايد مستمر في الفتـرة الممتدة من بين 1985 و1994 نسب متفاوتة حيث ارتفع إجمالي الجرائم في عام 1994 مقارنة مع إجمالي عام 1985 كما يلي. [25]

الجزائر ← % 647

الأردن ← % 124

العراق ← %124

wondershare™

PDF Editor

قطر ← %100

مصر ← %18

الكويت ← %70

الإمارات العربية ← %69

ليبيا ← %55

تونس ← %48

سوريا ← %43

العربية السعودية ← %43

البحرين ← %39

لبنان ← %08

السودان ← %07

من خلال قراءتنا لنسب ارتفاع اجاملي الجرائم خلال السنوات العشر الماضية في المجتمعات العربية يجب أن نأخذ في الاعتبار النمو السكاني والتوسع العمراني وتطور قدرات ضبط الجرائم ورصيد إحصاءاتها وغيرها من العوامل المساعدة على ارتفاع عدد الجرائم المسجلة في المجتمعات العربية.

كما ينبغي الأخذ في الاعتبار الظروف الأمنية التي مرت بها بعض المجتمعات مثل لبنان، السودان والجزائر، والتي جعلت المناطق التي شملتها الإحصاءات الجنائية السنوية في عام 1985 تختلف عن تلك المناطق الجغرافية التي شملتها إحصاءات عام 1994 .

و سنحاول في هدا المقال إعطاء بعض الأمثلة عن الجرائم المنتشرة في المجتمعات العربية حيث تدل الإحصائيات الجنائية في الأردن أن الجرائم

Wondershare™
PDF Editor

الخلافية لسنة 1994 القبض على 1942 شخصا منهم 234 من الإنـــاث. أما جرائم الاحتيال فقد بلغ عدد الجناة المقبوض عليهم في هـــذه الجـــرائم 740 شخصا منهم 702 من الذكور و28 من الإناث.

أما مرتكبوا جرائم سرقة السيارات لعام 1994 فقد بلغ عـــدد الجنـــاة المقبوض عليهم 208 شخصا جميعهم من الذكور.[28]

وفي احصائية لجرائم الأحداث للعام 1991 اظهر التقرير الصادر عن مديرية الأمن العام و بالمقارنة لجرائم الأحداث في عدد من الدول العربية أن الأردن يأتي في مقدمة الدول العربية من حيث حجم الجرائم الكلي تليها قطر ثم سوريا. [29]

وتدل الاحصائيات في المجتمعات العربية حول طبيعة ونوع الجـــرائم السائدة كالقتل العمدي، السرقة والنهب والاحتيال وجرائم المخـــدرات وأن هذه الجرائم مازالت ترتكب بالأساليب التقليدية ومازالت أسبابها ودوافعها هي نفس الأسباب الاجتماعية والاقتصادية ودوافع الثار وحماية الشـــرف والأعراض.

ومازالت الجريمة في المجتمعات العربية بعيدة-نسبيا-عـــن مخـــاطر جرائم الحاسوب والجرائم التي تستخدم فيها الوسائل الالكترونية وتقنيـــات التحكم من بعد. كما تشير الدراسات أن الجرائم المنظمة والجـــرائم عبـــر الحدود لم تصل إلى درجة الخطورة المنشر عند العصابات الدولية كألمانيا الايطالية أو الروسية والياكودا اليابانية وغيرها .[30]

كما تنتشر في المجتمعات العربية نمط من الجرائم لا يقل خطورة عن الجرائم الأخرى وهي الانتحار حيث تشـــير الاحصـــائيات أن معـــدلات الانتحار في الارتفاع في المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة، لكنها لم

Wondershare PDF Editor

تبلغ الدرجة نفسها والحدة التي بلغتها في المجتمعات الأوروبية، وتشير الأرقام الرسمية أن معدل الانتحار ومحاولات الانتحار يرتفع في المدن العربية الكبيرة مثل القاهرة، بيروت ودمشق. [31] ورغم أن معظم الدول العربية لا يوجد بها إحصاءات رسمية معتمدة لرصد حالات الانتحار إلى أن البحرين تمثل أعلى نسبة للانتحار ضمن الدول العربية حيث تمثل نسبة الانتحار 4،9 حالة لكل مائة ألف ثم مصر ب 0،1 حالة لكل ألف شخص. وتشير الإحصائيات الصادرة عن المكتب العربي لمكافحة الجريمة إلى أن حجم ظاهرة الانتحار في بعض المجتمعات العربية في سنة 1981 كان على النحو التالي :

الأردن ب 305 حالة، مصر ب 940 حالة، تونس ب 166 حالة السودان ب 379 حالة و السعودية ب 105 حالة. [32].

أما في المجتمع الجزائري فقد أصبحنا نسمع و نقرا يوميا في الصحف حالات ارتكاب الجرائم المختلفة كالقتل، السرقة، الاختطاف، الاختلاس والتهريب والانتحار وغيرها من الجرائم الأخرى

ولاشك أن بروز هده المشكلات الاجتماعية في مجتمع مثل المجتمع الجزائري الذي يتميز بخصوصية ثقافية، اجتماعية ودينية تجعل تلك المشكلات نادرة الانتشار، إنما يرجع إلى التغيرات السريعة والمتلاحقة التي شهدها المجتمع الجزائري نتيجة لعملية التنمية يرتب عليها تغير اجتماعي وثقافي سريع، عميق وشامل مما شكل بيئة ملائمة تظهر العديد من المظاهر كالتفكك الاجتماعي وهشاشته وضعف الروابط الاجتماعية وانهيار يسلم القيم الاجتماعية وتراجع ظاهرة التضامن وغيرها من المشكلات الاجتماعية والتي من بينها مشكلة الجريمة. وسنحاول في هده

Wondershare PDF Editor

المقال تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي نعتقد أنها ساهمت على تفشي الجريمة في المجتمع الجزائري.

البداية تكون من التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الجزائري والذي عرف بعد الاستقلال هجرة جماعة حيث تم تسجيل أكثر 100.000 شخصا يهاجرون كل سنة إلى المدن بحثا عن العمل وحياة افضل عن طريق إيجاد فرص العمل والسكن.[33] غير أن هده الهجرة وقعت دون توفير الشغل، السكن والخدمات الاجتماعية، وقد نتج عن هدا التضخم ضغوطات كبيرة على المصالح العامة في المدن الكبرى.

ولم تتوقف الهجرة بعد الاستقلال مابين 1962 و1966، فقد سجلت مابين 1977 و1987 هجرة حوالي نصف مليون شخص " لأن سكان الريف لم يجدوا من حولهم المدرسة والمستشفى والإنارة والطريق والسكن المحترم والشغل... فجاءوا في حينئذ ليبحثوا عنها في المدينة، ولم يكونوا مهيئين للعيش في المدينة فتدمر منهم الحضر وتجاهلهم السلطات فتكسوا جماعات من حوالي المدينة في أحياء قزديرية أوطنية في نفس التركيبة السوسيولوجية التي كانوا عليها في المناطق التي جاؤوا منها ".[34] إن المشكلة الأساسية التي واجهها المهاجرون الزاحفون من الريف هي عدم تكيفهم مع حياة المدينة حيث تمركزوا في الحياء الفقيرة والتي يتعشعش فيها أنماط عديدة من السلوك الإجرامي، وقع هده الأحياء في ضواحي المدينة وفي شريحة لأسباب الهجرة الريفية في المجتمع الجزائري والتفكك الاجتماعي كتب (Grand Guilliaum) مايلي، " يلتحق بطالو الريف مع جماهير العاطلين في المدينة، وهدا من أجل الحصول على العمل والتمتع بنوع من الحياة فيها"[35]. وقد نتج عن هدا التخلخل الاجتماعي

Wondershare™
PDF Editor

ارتفاع الجريمة بشتى أنواعها كالسرقة، جنوح الأحداث، استهلاك المخدرات والانتحار بسبب اليأس نتيجة صعوبة الحصول على فرص الحياة، كالعمل، السكن ومتطلبات الحياة المختلفة .

ومن أهم مميزات الحياة الحضرية ظهور النزعة الفردية فصفة التعاون التي تتميز بها الحياة الريفية حلت محلها الأنانية في المدينة، فالهدف الرئيسي في العلاقات الاجتماعية لسكان المدينة هو مصالحهم الخاصة، فعليه فالنزعة الفردية الحادة والتنافس في المناطق الحضرية تفسران إلى درجة كبيرة ارتفاع الجريمة مثل تناول المخدرات، الانتحار والمشاكل العقلية في هده المناطق . (36)

وتتميز الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري بالتغير الاجتماعي والثقافي الذي ترتب عنه ظهور حركة التصنيع، التعليم وتطور الاتصال والإعلام، كما أن صخر حجم العائلة العصرية ومفهوم المساواة في الزواج أحدث صراعا مع المفهوم التقليدي للأسرة وصراع الأفكار وهدا يكون عادة في المدينة بين الأجيال والذي أدى إلى ضعف عملية الضبط الاجتماعي التقليدي وبالتالي ساهم في ظهور أنماط مختلفة للسلوك الإجرامي.

ومن بين التغيرات التي أنتجها التحضر ابتعاد العائلة التقليدية عن وحدتها القرابية وتقلص حجمها فلم تعد هذه الخيرة تهتم بتماسكها الأسرى في ظل الأسرة الزوجية الصغيرة. هذه الظروف أحدثت تغيرات على أدوار الأفراد ومراكزهم الاجتماعية التي لم تصبح وراثية كما كانت عليه الأسرة التقليدية. فالتغير في الأدوار والمراكز لدى الأفراد كخروج المرأة للعمل وارتفاع مستوى تعليمها حيث أدى إلى قلة فرص التجمع الأسري

Wondershare™
PDF Editor

وزادت الخلافات الأسرية مما افقد الأسرة وظيفة الحماية لأبنائها فكان لهدا الثر الكبير على ظهور الكثير من السلوكات الانحرافية والإجرامية عند الأبناء.

ويرى الأستاذ علي مانع أن التماسك العائلي يعد عاملا رئيسا في ظهور بعض السلوكات الإجرامية بحيث أن نقص التماسك الأسري في المجتمع الجزائري هو بارز أكثر في المناطق الحضرية. أما العائلات المتماسكة فكانت في المناطق الريفية والتي يقل منها السلوك الانحراف والإجرامي.[37]

وتتفق نتائج البحوث التي قام بها على مانع مع البحوث العالمية في أن الصراع الأسري والانحلال من خصائص الحياة الحضرية والتي تساعد على تفشي الجريمة بين الأبناء خاصة الأطفال والمراهقين منهم.[38] كالسرقة تناولت المخدرات، واللجوء إلى الانتحار.

ومن التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الجزائري اتساع رقعة الفقر حيث أثبتت دراسة أنجزها الديوان الوطني للإحصاء سنة 1995 تبين وجود 6 ,22 % من مجموع السكان يعيشون في الفقر أي ما يعادل 6,22% مليون نسمة، 7,5% منهم يعيشون تحت مستوى الفقر بدخل سنوي أقل من 10943 دينار للشخص الواحد سنويا. ومقارنة لسنة 1988 كانت نسبة الفقر تقدر ب 2,8T مليون نسمة، هدا الارتفاع يفسر بتدهور القدرة الشرائية بسبب التضخم الذي عرفته الجزائر في سنوات الثمانينات حيث تضاءلت القدرة الشرائية في هده الفترة وبالتالي تدني مستوى حياة فئات واسعة من المواطنين الشئ الذي زاد من حدة تفقير الطبقات المحرومة وساعد على بقاء عملية الاقتصاد الاجتماعي. إن الهوة

Sunder share™
PDF Editor

بين طبقات المجتمع زاد استفحال البطالة اتساعا ولا سيما بين الشباب ومن جهة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والمواد الغذائية حيث نمت مداخيل الأسرة بوتيرة أقل من المستوى العام للأسعار ولا سيما عند الاستهلاك.[39]

إن هده الوضعية أدت إلى ظهور بعض السلوكات الإجرامية بسبب حاجة بعض الأفراد إلى الموال لسد متطلبات حياتهم التي من بينها السرقة كما ساعدت هده الوضعية إلى دفع " الأفراد إلى الاستحواذ على أشياء أكثر مما يستطيعون شراءه، والرغبة في مستوى اعلي مما تسمح لهم وسائلهم وأن يتجاوزوا في كثير من مطالبهم احتياجاتهم الحقيقية "[40]

ومازال الفقر إلى يومنا في المجتمع الجزائري هدا دافعا قويا للانتحار بسبب عدم قدرة الأولياء على توفير الحاجيات الضرورية لأسرهم وأبناءهم مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي خاصة مع انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ومن العوامل التي تساعد على استفحال الجريمة في المجتمع الجزائري البطالة بسبب تردي الأوضاع المعيشية عند فئة مهمة من المجتمع فالبطالة تساعد الفرد على ارتكاب الجريمة أن كان " امتداد فترة البطالة لفترة طويلة لدى المجرم العاطل تجعله يواجه حالة من العوز والفاقة بصورة مستمرة، لا سيما ادا كان عائلا لأسرة كبيرة"[41]، لهدا يلجا المجرم العاطل عن العمل إلى ارتكاب الجريمة لمواجهة أزمته المالية 31 سببتها له البطالة.

وعن وضع ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري لسنة 2003 أظهر تحقيق أنجزه الديوان الوطني للإحصاء حول التشغيل، أن أكثر من 60 %

Wondershare PDF Editor

العاطلين عن العمل بقوا عاطلين لمدة أكثر من سنة وأن نسبة 19% من بينهم بقوا عاطلين عن العمل لمدة تتجاوز 5 سنوات.لكن مدة البطالة تؤدي إلى تقلص المؤهلات المكتسبة وفرص إيجاد منصب الشغل، وتدفع الكثير من الشباب ممارسته النشاطات غير الرسمية والانحراف.[42]

وحسب إحصائيات 2004 كان ثلاثة أرباع أن نسبة 73% من العاطلين ضمن فئات السن الأقل من 30 سنة مقابل 42% سنة.

إن حاجة الجزائر إلى علم الاجتماع الانحراف والجريمة وتعميمه على الجامعات الأخرى المنشرة على مستوى القطر هو من أجل تكوين متخصصين في هدا المجال وكدا فهم أسباب ودوافع استفحال الجريمة بدرجة كبيرة في المجتمع الجزائري ومعرفة الدوافع الحقيقية لظهور لبعض الجرائم النادرة الوقوع في الماضي كالاختطاف، الانتحار، المتاجرة بالأطفال، تبيض الموال، والاتجار بالأسلحة وغيرها من الجرائم التي تترتب عنها نتائج وخيمة على المجتمع الجزائري .

قائمة المراجع :

1) جمال معتوق: **دخل إلى علم الاجتماع الجنائي**، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار مرابط للنشر والطباعة، الجزائر، 2008 ص46 .

2) إحسان محمد الحسن: **علم الاجتماع الجريمة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2008 ، ص 15.

3) عبد الرحمان توفيق احمد: **دروس في علم الإجرام**، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006، ص 16.

wondershare
PDF Editor

4) أنتوني غدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم: فـايز الصـباغ، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005 ، ص280 .

6) نفس المرجع، ص280

7)Jean Pierre Durand et Robert Weil :**Sociologie contemporaine**, Edition vigot , Paris, 1993, P492.

8) Ibid., 492

9) Ibid., 493

10) Ibid., 494

11)- جمال معتوق: **دخل إلى علم الاجتماع الجنائي**. مرجع سبق ذكره، ص 112.

12)- على عبد القادر القهوجي: **علم الإجرام والعقاب**، الـدار الجامعيـة للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص 72 .

13)- نفس المرجع، ص14

15) Jeorges Picca: **La criminologie,** PUF , Paris, 1983, P13.

16 - علي عبد القادر القهوجي مرجع سبق ذكره، ص 67

17 - نفس المرجع، ص 68 .

18 -جمال معتوق: **مدخل إلى الاجتماع الجنائي**، مرجـع سـبق ذكـره، ص276 .

19 -محمد عزت حجازي: **الأزمة الراهنة لعلم الاجتمـاع فـي الـوطن العربي**، في سالم ساري وآخرون: نحو علم اجتماع عربي، علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، لبنـان، 1986،ص 15

Wondershare™
PDF Editor

20 –نفس المرجع، ص 24 .

21 –العياشي عنصر: **أزمة أم غياب علم الاجتماع**، في سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية. الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص 235.

22 –جمال معتوق: **علم الاجتماع في الجزائر من النشأة إلى يومنا هذا**، الجزائر دار الامام،2006، ص 101

23 –نفس المرجع، ص 101.

24 –العياشي عنصر: مرجع سبق ذكره، ص 240

25 –محمد الأمين الشري، **أنماط الجرائم في الوطن العربي**، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية،1999 ، ص 144

26)Goerges Picca : op. cit, P 13 .

27 –محمد الأمين البشري، مرجع سبق ذكره، ص 101..

28 –عبد الرحمان توفيق احمد : مرجع سبق ذكره، ص 46 .

29 –نفس المرجع، ص 85 .

30 –محمد الأمين البشري: مرجع سبق ذكره، ص 214.

31 –الرشود عبد الله بن سعد: **ظاهرة الانتحار، التشخيص و العلاج**، مركز الدراسات و البحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2006 ، ص 75

32 –نفس المرجع، ص 76

wondershare™

PDF Editor

33 –علي مانع، **جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**– دراسة في علم الإجرام، المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002 ، ص 37.

34 – **مكي دردوس : الموجز في علم الإجرام، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر 2006 ،ص 151 .

35 – علي مانع : مرجع سبق ذكره، ص 38.

36 – نفس المرجع، ص 38.

37 – علي مانع : **عوامل جنوح الأحداث في الجزائر**، نتائج دراسة ميدانية، ديوان المطبوعات الجامعية

الجزائر،2002، ص 57.

38 – نفس المرجع، ص 58.

39– الديوان الوطني للإحصاء.

40– مصلح الصالح : **النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000، ص 291 .

41– نفس المرجع، ص 291.

42– مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من نسبة 1999، ص 36.

wondershare™

PDF Editor